

مقدمة الكتاب

بقلم الأستاذ السير الطفي الكبير دلي

لم تعد المحاسبة التجارية في عصرنا الحالي ، الذي اتخذت فيه المشروعات التجارية والصناعية المختلفة شكل شركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة ، أداة لتسجيل العمليات التجارية بأنواعها المختلفة ، ووسيلة دقيقة لظهور نتائج هذه العمليات في الحسابات الختامية والميزانية استجابة لرغبة الفرد من جهة في معرفة مركزه المالي ، والدولة من جهة أخرى في معرفة الأرباح الحقيقية التي عليها تبنى ضريبة الدخل التصاعدية المفروضة على الفرد ؛ بل تعدت حدود التسجيل وأظهار النتائج الى الأدلاء برأيها السديد في تحديد السياسة المالية للمشاريع في المستقبل ، لذلك فإن المحاسبة بعد أن كانت أداة منفعة تقوم بتسجيل الحوادث والوقائع المالية بياناً لما يتولد عنها من نتائج ، أصبحت في عصرنا الحاضر ، أداة فعالة وخلاقة تقوم برسم طريق المستقبل الذي يجب أن يسلكه المشروع وصولاً للأهداف التي حددتها اليه مسبقاً أداة الحسابات بالاشتراك مع الإدارات الرئيسية الأخرى ، مما يضمن النجاح والتوفيق للمشاريع ويجنبها التخبط في التجارب التي كثيراً ما آلت بها في الماضي الى الانخفاق بسبب نقص الدراسات الفنية والمالية . هذا فضلاً عن أن علم المحاسبة أصبح من العلوم الحديثة التي تطورت تطوراً كلياً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استجابة للتطورات الاقتصادية التي أدخلتها هذه الحرب في حياة الأمم ؛ فبعد أن كانت نظرية القيد مبنية على الأثر الذي تحدثه العملية التجارية في الحسابات من حيث الأخذ والعطاء ، أصبحت تبنى على

الآثر الذي تحدثه هذه العملية في الميزانية فتغير في الاموال المدونة في حساباتها زيادة ونقصاناً مما يترتب عليه تغير في جانبي الحسابات ، وقد أخذ الزميل الكريم الدكتور السيد حمدي القاي بهذه النظرية الحديثة فشرحها في كتابه شرحاً وافياً مبسطاً لا يفهمه طالب الجامعة فحسب بل كل رجل يهم بالاعمال المحاسبية ، واستند عليها في بيان طريقة القيد المزدوج التي لا تزال هي الاساس في قيد جميع العمليات التجارية في الدفاتر ، وسد بذلك ثغرة في المكتبة العربية الفقيرة بأمثال هذه الكتب الحديثة المستجدة التي تنقل الينا النظريات الحديثة في العلوم وتطلعنا على ما وصل اليه الفكر البشري من تقدم ورفق .

وقد عالج جميع الابحاث التي تخص السنة الاولى في المعهد التجاري في الجامعة السورية معالجة وصينة مبسطة فأورد لكل بحث ما يلزمه من تطبيقات عملية زيادة في الشرح والايضاح فجاء كتابه في محاسبة الفرد التاجر وافياً بالغرض وجديراً بأن يغتبط به الطلاب والمعلمون والمحاسبون وأن تفخر به اسرة التعليم التجاري كنموذج للتجديد في التأليف وأن يهنا به المؤلف بأعباءه باكورة موفقة لاول عمل يقوم به .

دمشق في ١٤/٦/١٩٥٨

لطفي الكبيراني

مقدمة المؤلف

تعتمد ادارة المؤسسات على مستندات خاصة ، كاملة ، دائمة التطور بحيث انها تعكس دوماً الوضع الراهن بكل دقة ووضوح . واهم ما في هذه المستندات معلومات حسابة وجداول احصائية .

فالاحصاءات التي يحتاجها مدير المؤسسة يمكن ان تكون خارجية اي لا تتعلق مباشرة بشؤون المؤسسة وفعاليتها او داخلية لها علاقة وثيقة بامور المؤسسة وسياساتها العامة .

اما الاحصاءات الخارجية فهي التي تعالج الاحوال الاقتصادية العامة سواء كان ذلك في النطاق الوطني او الدولي . فهي تهتم مثلاً بامور الانتاج والتوزيع والاستهلاك او حالة الاسواق والاسعار . وهذه الاحصاءات هي هامة جداً بالنسبة للتاجر والصناعي على حد سواء ؛ اذ ان تفهم هذه الاحصاءات ومناقشتها وفقاً للطرق العلمية الحديثة ، تمكنها من معرفة الحالة الاقتصادية العامة وبالتالي تحديد سياسة الانتاج والتوزيع وتطبيقها ومراقبتها .

الا ان الاحصاءات الداخلية التي تصدر عن دائرة المحاسبة في المؤسسة ذاتها هي التي تحتل المكانة الاولى في توجيه هذه السياسة وتحديدتها نظراً لما تقدمه من معلومات هامة نخص منها بالذكر :

١ - تحديد مركز المؤسسة المالي عامة ، وبصورة خاصة رؤوس الاموال التي تملكها من جهة وكيف تم استعمال هذه الاموال من جهة ثانية لأن كل مبلغ يسجل بحسب وجهة استعماله .

٢ - تحديد ، في كل وقت ، المعلومات التي تتعلق بحالة مالية جزئية ، مثل

وضعية الاموال الجاهزة (صندوق - مصرف) ، حالة الديون والمطالب ،
قيمة البضائع الموجودة في المخزن الخ ...

٣ - من مقارنة المعلومات في تاريخين مختلفين ، ملاحظة اختلاف القيم
وبالتالي التحري عن الاسباب : مثلاً اختلاف رأس المال الاصلي ، والاموال
الاجنبية أو البضائع والاموال الثابتة الخ ...

٤ - تحليل شروط الاستثمار في المؤسسة وبصورة خاصة مردود العمل فيها .
ومن اجل ذلك تهيء دائرة المحاسبة جداول تحليلية عامة لجميع المؤسسة أو لبعض
اقسامها (العمل ، المخزن ، قسم التوزيع ، قسم البيع . .) تذكر فيها المبالغ
الموظفة والنتائج الحاصلة .

وبصورة خاصة يركز التحليل على كلفة الانتاج أو الخسارة في حالة وجودها
بقصد تخفيفها من جهة ، وعلى مصادر الربح بغية تحسينه وزيادته .

٥ - اعطاء في كل وقت ، جميع المعلومات التي تحتاج اليها الادارة والتي
يمكن التعبير عنها بالارقام : كالسلع المنتجة ، عدد العمال ، ساعات العمل ،
الرواتب والاجور الخ ...

٦ - واخيراً ، اعطاء المعلومات اللازمة لمصلحة الضرائب الامر الذي
يتطلب تطبيق القوانين المالية بصورة صحيحة مع العلم ان طريقة تسجيل بعض
العمليات التجارية لها اهمية مالية كبيرة .

ان الحوادث والعناصر التي يمكن التعبير عنها بالارقام في المؤسسة كثيرة
جداً وتختلف بطبيعتها عن بعضها البعض كالمواد الاولية ، والبضائع ، والنقود ،
وسندات القبض والدفع ، والاوراق المالية كالاسهم والسندات الخ ...
ويمكن تحديد كل من هذه العناصر عن طريق كميته او قيمته ولذلك تقسم المحاسبة
الى قسمين رئيسيين :

أ - محاسبة المواد : Comptabilité matières

ب - محاسبة القيم : Comptabilité Valeurs

فمحااسبة المواد ، تهدف الى مراقبة كمية المواد ، وهي تركز على جداول احصائية بحتة ، موضوعة بشكل يلائم الشيء المراد احصاؤه . أن اصول هذه الجداول وطرق وضعها يعود بحته الى الاحصاء خصوصاً ما يتعلق بتحديد الوحدة الاحصائية *unité statistique* ، وجمع المعلومات وطرق وضع وتحليل النتائج .

الا أن المعلومات التي نحصل عليها نتيجة لذلك لا يمكن جمعها مع بعضها البعض لأنها تتعلق بمواد من طبيعة مختلفة وبالتالي لا نصل عن هذا الطريق الى فكرة عامة موحدة عن حالة المؤسسة ووضعيتها بل نحصل على معلومات جزئية عن هذه الوضعية . ان محاسبة المواد ضرورية من اجل المراقبة بصورة خاصة . إلا أننا عندما نتكلم عن المحاسبة ، انما نعني محاسبة القيم لأنها وحدها تعطينا فكرة عامة عن حالة المؤسسة اذ أنها تحول عناصرها المختلفة الى قيم نقدية الامر الذي يسهل معه جمعها مع بعضها . غير ان قواعد محاسبة القيم اكثر تعقيداً من قواعد محاسبة المواد نظراً لتطور عناصر الموجودات والمطالب واختلاف قيمتها ونوعها بسرعة كبيرة نتيجة الاعمال اليومية التي يقوم بها التاجر ، أو بتعبير آخر لان القيم الموظفة داخل المؤسسة تتطور بسرعة ويختلف تبعاً لذلك مفهومها ومدلولها . مثال ذلك :

ان رؤوس الاموال الموظفة في المؤسسة يجب ان تحدد من وجهتين مختلفتين : من وجهة الاستعمال ومن وجهة المنشأ .

فمن وجهة الاستعمال ، أن قيمة من القيم ، كالنقود في الصندوق مثلاً ، تتحول الى بضائع عند الشراء نقداً ، ثم تصبح ديناً عند بيع البضائع على الحساب ثم تعود الى الصندوق عند دفع قيمة البضاعة المباعة . وان كمية النقود التي تعود الى الصندوق قد تزداد عند بيع البضائع بربح أو تنقص عند بيع البضائع بخسارة . فهذه هي سلسلة حركة رؤوس الاموال بصورة مختصرة . فرجل الاعمال يقوم يومياً باعمال تجارية تشكل كل منها حلقة داخل هذه السلسلة الامر الذي ينتج

عنه تجزئة رأس المال الى عناصر مختلفة كالنقود ، والبضائع ، والديون والسندات الخ ... وأن قيمة كل عنصر من هذه العناصر دائمة الاختلاف والتطور .

ويمكن أن نجد هذه الحوادث نفسها إذا ما نظرنا الى رؤوس الاموال من وجهة المنشأ . فـ رأس المال الموظف في المؤسسة يمكن ان يكون لرجل الاعمال نفسه ، ويكون الامر هكذا عندما تبدأ المؤسسة اعمالها . ولكن منذ بدء الاعمال التجارية فان رأس المال يختلف ويتطور ، فهو يزداد في حالة الربح ويتناقص في حالة الخسارة .

ويمكن لرجل الاعمال أن يوسع مؤسسته ونطاق أعماله بالاستدانة واستعمال أموال أجنبية يجب تسديدها في تواريخ مختلفة . ويكون ذلك عند شراء البضائع على الحساب مثلاً أو أخذ أموال جاهزة من المقرضين . وهذا الامر هو الاصل في الحياة التجارية التي تعيش على الائتمان .

وبصورة عامة أن مجموع رؤوس الاموال التي تملكها المؤسسة ، الاموال الخاصة والاموال الاجنبية ، تتغير من يوم الى آخر ، كما هو الحال في وجوه استعمال رؤوس الاموال أي العناصر التي تتألف منها . ومن البديهي أن مجموع وجوه استعمال رؤوس الاموال يساوي دوماً مجموع وجوه منشأ هذه الاموال وأن كل اختلاف أو تعديل يطرأ على وجه من الوجوه يؤدي إلى اختلاف وتعديل مقابل في الوجه الآخر .

ولكن مهما اختلفت التعديلات التي تطرأ على رؤوس الاموال ان التسجيل الحسابي لهذه التعديلات هو عبارة عن تغيير يحصل في مدلول القيم واسماؤها . لنفرض أن التاجر مثلاً بدأ أعماله وخصص (١٠,٠٠٠) ليرة سورية لرأس ماله ووضعه في الصندوق . فيمكن تصوير حالة البدء كما يلي :

وجه الاستعمال: ١٠,٠٠٠ في الصندوق وجه المنشأ: رأس المال الخاص (١٠,٠٠٠)

وجه الاستعمال المختلفة	وجه المنشأ بمجموع رؤوس الاموال المستعملة
آ- ١٠,٠٠٠ في الصندوق	١٠,٠٠٠ رأس المال الخاص
ب- ١٠,٠٠٠ بضائع	١٠,٠٠٠ رأس المال الخاص
ج- ١٢,٠٠٠ ديون	١٠,٠٠٠ رأس المال الخاص ٢,٠٠٠ ربح
د- ١٢,٠٠٠ ديون	١٠,٠٠٠ رأس المال الخاص ٢,٠٠٠ ربح ٢٠,٠٠٠ اموال اجنبية الى المورد
هـ- ٣٧,٠٠٠ ديون	١٠,٠٠٠ رأس المال الخاص ٧,٠٠٠ ربح ٢٠,٠٠٠ اموال اجنبية الى المورد
و- ٢٥,٠٠٠ ديون	١٠,٠٠٠ رأس المال الخاص ٧,٠٠٠ ربح ٢٠,٠٠٠ اموال اجنبية الى المورد

لنفرض أنه قام بعد ذلك بشراء بضائع نقداً بمبلغ (١٠,٠٠٠) ليرة سورية.
فيصبح وجه الاستعمال الجديد بضائع في حين أن وجه المنشأ لم يتعدل .
واذا باع البضائع على الحساب بمبلغ (١٢,٠٠٠) ليرة سورية . فتصبح
كما يلي :

وجه الاستعمال :	وجه المنشأ :
ديون (١٢,٠٠٠) ليرة سورية	رأس المال الخاص (١٠,٠٠٠)
	ربح (منشأ جديد) (٢,٠٠٠)

ولنفرض أن هذا التاجر اشترى بضائع على الحساب بمبلغ (٢٠٠٠٠) ليرة سورية . فتتعدل حالة المؤسسة الى مايلي : استعمال : بضائع وديون . منشأ : رأس المال الخاص + ربح + ذمة الى المورد (انظر الحالة رقم د) . واذا باع هذه البضائع على الحساب بمبلغ (٢٥٠,٠٠٠) ليرة سورية . فيصبح لدينا :

استعمال : ديون . منشأ : رأس مال خاص + ربح + ذمة الى المورد (انظر الحالة هـ) واذا فرضنا ان الزبون الاول سدد قيمة البضائع (١٢,٠٠٠) ليرة سورية ، فيصبح لدينا :

استعمال : ديون + صندوق . منشأ بدوق تعديل . ويمكن تصوير الحالة النهائية كما يلي :

استعمال	منشأ
ديون	رأس المال الخاص ١٠,٠٠٠
صندوق	مورد ٢٠,٠٠٠
	ربح ٧,٠٠٠
	<u>٣٧,٠٠٠</u>
	٢٧,٠٠٠

ويمكننا ان نعرف حادث المحاسبة بعد ذلك بما يلي :

ان حادث المحاسبة هو تغيير في مدلول القيم سواء نظرنا اليها من خلال وجوه الاستعمال او وجوه المنشأ . وحادث المحاسبة تنتج عن الاعمال التجارية ، وهي تريد أو تنقص مجموع القيم المصنفة تحت مدلول واحد .

وهكذا فان الشراء نقداً يزيد مجموع القيم الموظفة في البضائع وينقص القيم الموجودة في الصندوق ، والشراء على الحساب ، يزيد في القيم الموظفة في البضائع كما يزيد في قيم ديون الموردين . ودفع المصاريف ، ينقص القيم الموجودة في الصندوق كما ينقص الاموال الخاصة . وكذلك الامر فان بيع البضائع على

الحساب ينقص في القيم الموظفة في البضائع ويزيد في قيم ديون الزبائن كما يزيد في رأس المال الخاص بنسبة الربح الناتج عن العملية .
والخلاصة اذا نظرنا الى كل عملية تجارية يمكننا استنتاج ملاحظات عامة الا وهي :

- ١ - ان حادث المحاسبة يعدل في عنصرين على الاقل من وضع المؤسسة المالي .
- ٢ - لكي تتمكن المحاسبة من القيام بالمهام الملقاة على عاتقها يجب ان تسجل بكل دقة وضوح كل تعديل بطراً على عناصر المؤسسة من جراء حوادث المحاسبة .
- ٣ - ان الجدول التفصيلي الذي يرسم وضع المؤسسة المالي ، سواء من وجهة الاستعمال او من وجهة المنشأ ، هو خاص لكل مؤسسة بمفردها .
- ٤ - ان طرق التسجيل في المحاسبة يمكن ان تختلف من مؤسسة الى اخرى لان كل مؤسسة لها طبيعتها ووضعها الخاص . فمن البديهي ان المؤسسة التي تقوم بشراء البضائع لبيعها كما هي تضع حالتها المالية وفقاً لطرق وأساليب تختلف عن الطرق التي تستعملها مؤسسة صناعية ، او شركة تأمين . او مصرف ، او مؤسسة نقل ، او مطعم ، او فندق ، او مدرسة او مستشفى .. الخ . . .
- ومن جهة اخرى ان مؤسستين من طبيعة واحدة يمكن أن يكون لهما صفات وخصائص مختلفة من حيث :

آ - كمية الاعمال .

ب - حجم المؤسسة

ج - شكل المؤسسة (شركة أشخاص ، او شركة مساهمة) .

د - الزبائن .

هـ - او من حيث عدد العمال ، وطرق البيع ، والمركز المالي ...

ولذلك ، من حيث المبدأ ، ان طرق تسجيل حوادث المحاسبة يجب ان تلائم حاجة كل مؤسسة بمفردها .

غير ان المؤسسات اذا اختلفت فيما بينها من حيث طبيعتها وخصائصها فان لها من جهة ثانية صفات مشتركة واحدة :

- ١ - ان جميع المؤسسات لها رؤوس اموال خاصة وأموال مقترضة .
 - ٢ - ان جميع المؤسسات لها اموال ثابتة تستعملها في عملياتها التجارية اليومية كالعقارات والابنية والاراضي والادوات والاوائل المختلفة والاموال الثابتة المعنوية كشهرة المثل وشهادات الاختراع والمراكات المسجلة الخ ...
 - ٣ - أغلب المؤسسات التجارية تقوم بشراء البضائع لبيعها وتحقيق الارباح .
- فهذه الصفات المشتركة ادت الى وضع طريقة عامة في التسجيل دعيت بالطريقة المزدوجة ، مع العلم ان هذه الطريقة يجب تحويلها بحيث تلائم اية مؤسسة بوجه خاص .

وعلى هذا يمكن تعريف المحاسبة كما يلي :

« المحاسبة هي الفن الذي يمكن بواسطته تخيل طرق تسجيل حوادث المحاسبة ووضعها وتطبيقها للوصول الى أهداف محدودة مسبقاً » .

فن هذا التعريف يتضح عمل المحاسب الذي يجب عليه .

- ١ - تحليل المؤسسة وتحديد حاجاتها .

- ٢ - وضع منهاج المحاسبة (اي مجموعة الحسابات) الذي يلائم المؤسسة والذي

سوف يطبق وفقاً للطريقة العامة في التسجيل الا وهي الطريقة المزدوجة .

- ٣ - مراقبة التسجيل لبلوغ الهدف المعين .

وفضلاً عن ذلك ، فان التعريف المذكور أعلاه يظهر ان المحاسبة ليست علماً

من العلوم ، (كما يقال علم الحسابات) ، ولكن طريقة تسجيل موضوعة بشكل قلائم مؤسسة بوجه خاص .

وعلى هذا سوف تتبع في ابجائنا المقبلة المنهاج الآتي :

- دراسة القواعد العامة التي تتألف منها الطريقة المزدوجة ، اذ من الضروري

فهم هذه الطريقة قبل تنظيم او تحليل المحاسبة .

— دراسة منهاج المحاسبة الضروري لتنظيم العمل ومراقبته ، وسوف نقوم في هذا الصدد بشرح منهاج المحاسبة الافرنسي الموضوع في عام ١٩٤٧ نظراً لما احدثه من تطور في فن المحاسبة .

— دراسة طرق المحاسبة المختلفة التي يمكن استعمالها وفقاً للطريقة العامة في التسجيل اي الطريقة المزدوجة . وسوف نبحث في هذا القسم عن الطريقة المركزية والطريقة الاميركية والطرق الآلية الحديثة .